٥ نحو ميثاق أخلاقى للمنظمات التطوعية العربية

الأستاذ السيد ياسين ـ قدمت الى المؤتمر العام للشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 1997

مقدمة :

لعل السؤال الذى ينبغى أن نبدأ به هو : ما المبررات التى تدعو لاقتراح صياغة ميثاق أخلاق للمنظمات التطوعية العربية ؟

فى تقديرنا أن هناك ثلاثة مبررات أساسية عالمية وقومية، ومحلية.

على المستوى العالمى سبق أن تعرضنا لارتباط الكونية المتصاعدة بطلب عالمى من مؤسسات مختلفة، وفى مجالات أنشطة متعددة سياسية واقتصادية وثقافية بالحاجة الملحة لصياغة مواثيق أخلاقية تضبط سلوك المنظمات والدول والحكومات.

ونحن فى الوطن العربى لسنا بعيدين عن تأثيرات الكونية بكل تجلياتها السياسية والتى تتمثل فى سيادة مبادئ الليبرالية السياسية، بما تنطوى عليه من حرية فكرية وتعددية سياسية، والاقتصاد وماتمثله فيها حرية السوق الذى أصبح هو المبدأ السائد فى الاقتصاد العالمى، والثقافة والتى تدعو إلى صياغة ثقافة عالمية. وقد تفرع عن كل هذه التطورات الدعوة العارمة لصياغة ميثاق أخلاقى كونى.

وإذا كانت بعض الأصوات فى الوطن العربى قد تصاعدت لتهاجم الكونية باعتبارها إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الغربى على مقدرات شعوب العالم الثالث، فإن هذه الأصوات لم تستطع أن تفرق بين الكونية باعتبارها عملية تاريخية غير قابلة للارتداد إلى الوراء، ونسق القيم الذى يحكمها فى الوقت الراهن، والذى ينبغى أن يحكمها فى المستقبل من خلال حوار الحضارات، والمشاركة الواسعة لكل شعوب العالم فى وضع أسسها ومعاييرها.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا ينبغى تضييع الوقت فى مهاجمة غير عقلانية لهذه العملية

التاريخية، بل من الضرورى أن نبذل الجهد فى صياغة مبادرة حضارية عربية إسلامية تحدد وجهة نظرنا فى نسق القيم الذى ينبغى أن يتحكم فى توجيهه العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، بما يحمى أساسا خصوصيتنا الثقافية من ناحية، ويتيح لنا الفرصة من ناحية أخرى للتفاعل الخلاق مع العالم المتغير الذى نعيش فيه والذى انقلبت موازينه.

وعلى المستوى القومى هناك حاجة ملحة لتنسيق الجهود بين المنظمات التطوعية العربية، خصوصا بعد أن تعددت مصادر التمويل الأجنبية، وزاد عدد الجمعيات وتعددت أنشطتها، ودخلت فى مجالات جديدة ليست هناك تقاليد بشأن العمل فيها، مثل حقوق الإنسان، والتنمية الشاملة.

أما على المستوى المحلى فمع ارتفاع موجة إنشاء لمنظمات التطوعيةمن كل الأنواع، ظهرت مشكلات خطيرة تتعلق بالتنافس العقيم بين الجمعيات التى تعمل فى نفس المجالات، كما أنه تضاربت الرؤى فيما يتعلق بالتعامل مع المؤسسات الأجنبية الممولة، وشوهدت علامات سلبية فيما يتعلق بخرق قواعد الشفافية، والعمل للصالح الخاص بدلا من العمل للصالح العام، والتنافس غير الشريف للحصول على أكبر قدر من التمويل الأجنبى، وعدم اتباع قواعد المحاسبة العلنية، والافتقار إلى قواعد موضوعية للتقييم، وإعلان النتائج على الرأى العام، بالإضافة إلى الافتقار الشديد إلى اتباع التقاليد الديمقراطية فى الإدارة، وخصوصا فيما يتعلق بتداول السلطة – إن صح التعبير – داخل المنظمات التطوعية.

ولعلنا لو ألقينا نظرة مقارنة على المبررات التى تدعو بعض الهيئات إلى صياغة مواثيق أخلاقية، لوصلنا إلى نتيجة هامة، وهى أن أغلب هذه المبررات ترد إلى التغييرات فى مضمون العمل التنموى ذاته، وفى بنية المنظمات التطوعية ذاتها وفى العلاقات بين المنظمات التطوعية ذاتها وفى العلاقات بين المنظمات التطوعية فى الشمال والجنوب، والتى حولت التنمية – كما يقرر تصدير الميثاق الأخلاقى الذى أصدره المجلس الكندى للتعاون الدولى – إلى مشروع مركب حافل بمشكلات الإدارة والاتصال والتى لم تكن موجودة منذ عقود ثلاثة ماضية.

وهكذا يمكن القول إن العوامل الدولية والقومية والمحلية تدعو لصياغة ميثاق أخلاقى للمنظمات التطوعية العربية، يأخذ فى اعتباره الظروف العالمية المتغيرة، بالإضافة إلى الظواهر الأساسية فى عملية الانتقال التاريخية التى يمر بها الوطن العربى فى الوقت الراهن،

وأهمها على الإطلاق الانتقال من السلطوية إلى التعددية السياسية المقيدة، والتحول من التخطيط المركزى إلى حرية السوق، بما يصاحب ذلك من استقالة الدولة من ميادين الدعم والرعاية الاجتماعية مما يعظم من دور الجماعات التطوعية، والصراع الثقافى بين الرؤى العلمانية والرؤى الدينية لكل من الدولة والمجتمع.

مصادر الميثاق :

لابد أن يؤلف الميثاق تأليفا خلاقا بين عدة مصادر وهى :

المبادئ الخلقية التى وردت فى الأديان السماوية الثلاثة، والثقافة المدنية الكونية البازغة، والقيم العربية الإسلامية والتى تعبر عن خصوصيتنا الثقافية، بالإضافة إلى الخبرة الإنسانية العالمية.

وفى تقديرنا أن الميثاق المقترح يمكن أن ينقسم إلى قسمين :

القسم العام ويؤكد على مجموعة متناسقة من القيم، مستوحاة من المصادر التى أشرنا إليها، وقسم خاص يتعمق فى القيم التى ينبغى أن تحكم أساسا سلوك المنظمات التطوعية.

القسم العام فى الميثاق المقترح

وتستوحى القيم الأساسية التى ينص عليها من مشروع «نحو أخلاق كونية» الذى أعدته اللجنة الدولية للثقافة والتنمية.

مكونات الميثاق :

يمكن أن تتضمن مكونات الميثاق ثلاث مجموعات من أنساق القيم التى تتعدد مصادرها، وإن كان هناك اتفاق على أهميتها البالغة كموجهات أخلاقية لضبط سلوك الأفراد والدول و المجتمعات والمنظمات.

المجموعة الأولى موجهات أساسية، مستمدة من قيم الأديان السماوية ومن التراث الأخلاقى الإنسانى بشكل عام، وقد اقترحت بعض مشاريع المواثيق الأخلاقية قاعدة أخلاقية ذهبية نصت عليها كافة الأديان وهى «أحبب لأخيك ما تحبه لنفسك»، بالإضافة إلى مبدأ أن «كل إنسان ينبغى أن يعامل بإنسانية»، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القيم.

والمجموعة الثانية من القيم مستمدة من الثقافة المدنية Civic Culture المعاصرة، واستخلصت من واقع الممارسة العملية، ويمكن القول أن هناك إجماعا عالميا عليها.

والمجموعة الثالثة مستخلصة أساسا من الخبرة العربية الحديثة والمعاصرة، وهى تعكس أيضا تحديات مرحلة الانتقال التاريخية التى يمر بها المجتمع العربى المعاصر، وتؤكد على عدد من القيم الإنسانية السياسية والاقتصادية والثقافية التى كاد الإجماع ينعقد عليها بين المثقفين العرب وفى دوائر المجتمع المدنى العربى.

هذه المجموعات الثلاث من الموجهات يمكن أن تشكل نسقا متكاملا من القيم، تشكل فى الميثاق المقترح ما يمكن أن نسميه القسم العام.

أما الجزء الثانى من الميثاق فيمكن أن نسميه القسم الخاص، وهو يتشكل أساسا من القواعد الأخلاقية التى ينبغى أن تحكم سلوك المنظمات التطوعية فى مجال عملها الخاص.

تخطيط الميثاق المقترح

مقدمة عامة

المقدمة العامة تتضمن المبررات التى تدعو لصياغته، من خلال الإشارة الموجزة إلى الدور العالمى؛ وخصوصا الكونية وما تمليه من التزامات أخلاقية، والبعد العربى وما يدعو إليه من ضرورة تنسيق الجهود العربية فى مجال المنظمات التطوعية العربية، على أساس انتمائها إلى أمة واحدة لها تاريخ مشترك وثقافة عربية إسلامية ومسيحية وتراث فى التضامن.

وتلى ذلك الإشارة إلى صحوة المجتمع المدنى العربى، وما أدت إليه من النمو الكمى والكيفى للمنظمات التطوعية العربية، والحاجة الماسة لتحديد القيم الأخلاقية التى تمس علاقة هذه المنظمات بالدولة، وعلاقتها بالمجتمع العالمى، وعلاقتها بالمجتمع المدنى ومؤسساته، وعلاقتها مع المواطنين.

وأخيرا بيان أهمية الميثاق الأخلاقى العربى فى زيادة فاعلية عمل المنظمات التطوعية العربية، وزيادة مصداقيتها إزاء المجتمعات العربية التى تعمل فى ظلها، وفى مواجهة المجتمع العالمى.

القسم العام

موجهات أساسية

يتصدر قائمة الموجهات الرئيسية مطلب رئيسى وهو أن كل إنسان ينبغى أن يعامل بإنسانية.

ويلى ذلك التزام المنظمات التطوعية العربية بأن تعمل لتحقيق الأهداف العامة التالية:

١ – صياغة ثقافة لاتقوم على العنف بل تقوم على أساس احترام الحياة.

٢ – صياغة ثقافة تقوم على التضامن وإقامة نظام اقتصادى عادل.

٣ – صياغة ثقافة تنهض على التسامح وحياة تقوم على احترام الحقيقة.

٤ – صياغة ثقافة تقوم على أساس الحقوق المتساوية لكافة المواطنين بغض النظر عن الجنس والعقيدة والدين.

٥ – صياغة ثقافة تقوم على أساس المشاركة بين الرجال والنساء.

٦ – أن تلتزم المنظمات التطوعية العربية برفع الوعى الاجتماعى والثقافى للمواطنين.

التزام بقيم الثقافة المدنية المعاصرة

١ – تلتزم المنظمات التطوعية العربية بكل ماتتضمنه مواثيق حقوق الإنسان الدولية المعاصرة.

٢ – تلتزم المنظمات بفكرة الشرعية الديمقراطية سواء على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى العمل داخل المنظمات.

٣ – تلتزم المنظمات بفكرة المحاسبة العامة وفق نظم يتفق عليها ومؤسسات يتم التفكير فى إنشائها.

٤ – تلتزم المنظمات بتطبيق أساليب التفكير العلمى المنظم، وذلك فيما يتعلق بتحليل مشكلات المجتمع ككل، أو فى إطار عملها فى ميادين الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة.

الالتزام بتطوير المجتمع العربى المعاصر

تلتزم المنظمات بمساندة الجهود التى تهدف إلى تطوير المجتمع العربى المعاصر وفى مقدمة هذه الجهود:

١ – تحقيق مزيد من الديمقراطية والمشاركة السياسية.

٢ – دعم حريات الاجتماع والتفكير والتعبير.

٣– النضال فى سبيل تحرير المجتمع المدنى العربى من القيود التى تكبل حركته، بما يسمح بحرية تأسيس المنظمات التطوعية بغير قيود قانونية أو إدارية.

٤– العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتركيز على مستقبل الأجيال العربية القادمة.

٥– النضال فى سبيل المعاملة المتساوية لكافة المواطنين، وضمان حقوق الأقليات.

٦– العمل فى سبيل تحرير المرأة من كافة القيود المكبلة لحركتها، حتى يتاح لها الإسهام الكامل فى مجالات التنمية البشرية.

٧– العمل على ضمان التدفق الحر للمعلومات، والتفاعل الخلاق مع المجتمع العالمى، فى ضوء الحفاظ على أساسيات الخصوصة الثقافية العربية.

القسم الخاص

ويتشكل من جزأين : الأول يتعلق بالتأكيد على مبادئ التنمية البشرية والثانى ينص على القواعد الأخلاقية التى تحكم عمل الجمعيات التطوعية (١)

الجزء الأول
(مبادئ التنمية البشرية)

١– ينبغى أن تركز التنمية فى جهودها وتعطى الأسبقية لإشباع الحاجات وتحقيق الآمال لأفقر الناس وأكثرهم هامشية . وينبغى عليها أيضا أن تواجه المطالب الحالة لحقوق الإنسان، ومواجهة مشكلات البيئة الطبيعية، وأن تنزع إلى حل المنازعات الاجتماعية بطريقة سلمية .

٢– التنمية هى عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وليست محض إنجازات اقتصادية.

٣– ينبغى أن توجه برامج التنمية جهودها لتدعيم مؤسسات المجتمع المدنى، وأن تعمل المنظمات التطوعية على الإسهام البارز فى هذه العملية.

٤– التنمية والتى هى حق أساسى، ينبغى عليها أن تدفع فى سبيل تحقيق حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية.

(١) يمكن أن يكون الميثاق الأخلاقى الذى أصدره المعهد الكندى للتعاون الدولى مرجعا أساسيا للجزء الأول، وبيان المبادىء الذى أصدرته جامعة جونز صوبكنز بالولايات المتحدة الأمريكية مرجعا أساسيا للجزء الثانى (راجع الميثاق الكندى، والترجمة العربية لإعلان جونز صوبكنز فى المظلة، عدد ٣ ديسمبر ١٩٩٤، ١٢ – ١٥.

٥– ينبغى أن تركز التنمية على الناس سواء فى وضع أهدافها، أو فى توزيع عوائدها.

٦– ينبغى أن تساعد التنمية الفقراء والمقهورين والمهمشين على أن ينظموا أنفسهم لكى يحسنوا أحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧– ينبغى أن تشبع التنمية الحاجات الأساسية.

٨– ينبغى أن تتوجه التنمية لجذور أسباب عدم المساواة الشاملة وليس لأعراضها فقط.

٩– ينبغى أن تكون التنمية اقتصاديا وبيئيا مستدامة، وألا تؤثر على مستقبل الأجيال القادمة.

١٠– على التنمية أن تدفع فى طريق العدل الاجتماعى من خلال التوزيع العادل للقوة والثروة والنفاذ إلى الموارد.

١١– على التنمية أن تعكس اهتمامات ومنظورات وخبرة النساء، وأن تتيح لهن أن يحققن حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

١٢– على التنمية أن تتطلب وتسهل المشاركة الكاملة للأفراد والجماعات المهمشة، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العمر، وذلك فى عملية صنع القرار الاقتصادى.

الجزء الثانى
قواعد السلوك للمنظمات التطوعية

نقتبس القواعد التالية من بيان المبادئ الذى أصدره مشروع جونز هوبكنز، وهى قواعد يمكن تعديلها أو الإضافة إليها.

١– إن المنظمات التطوعية أو المنظمات غير الهادفة للربح تكتسب أهمية بالغة باعتبارها مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين فى الحياة المدنية والاجتماعية، ومن ثم فهى تساهم فى تدعيم الديمقراطية.

٢– حتى تتمكن المنظمات غير الهادفة للربح من تحقيق كل إمكانياتها ومقوماتها، فإنها يجب أن تستمتع باستقلالها المتميز عن الدولة وأن تحكم نفسها بنفسها، وأن تضم قدرا معقولا من النشاط التطوعى وأن تخدم بعض الأهداف العامة.

٣– إن التبرع والتطوع يعدان العنصرين الأساسيين لحيوية القطاع التطوعى.

٤- يجب أن تؤخذ كافة الاحتياطات حتى يمكن تجنب نفوذ أو تأثير الجهة المانحة على عمل المنظمات التطوعية.

٥- يجب تشجيع العمل التطوعى والعطاء، ويجب أن تصمم السياسات والممارسات العملية فى القطاعين الحكومى والخاص بحيث تيسر وتسهل العمل التطوعى، ولكن فى نفس الوقت يجب أن تؤخذ الاحتياطات الكافية بحيث يمكن الاحتفاظ بالسمات الخاصة بالعطاء والتطوع والإبقاء عليها.

٦- لايجب أن يكون التطوع والتبرع بديلا مستعاضا به عن العمل مدفوع الأجر وعن المصادر الحكومية ٠

٧- إن المنظمات التطوعية، وعمليات التطوع والتبرع، يجب أن تتم إدارتها بحكمة وفاعلية.

٨- إن الحق فى المشاركة يجب أن يكون موضوعا بقوة ووضوح فى القانون.

٩- إن المنظمات التطوعية التى تعمل فى مجال الخدمة العامة تكون جديرة بالتمتع بمعاملة ضريبية خاصة.

١٠- يجب على الحكومة أن تشجع المساهمات من جانب الأفراد أو الهيئات لمساندة أنشطة الخدمة العامة التى تقوم بها المنظمات التطوعية وذلك سواء كانت هذه المساهمات نقدية أو عينية.

١١- يجب تشجيع ترتيبات المشاركة بين الحكومة والقطاع التطوعى فى مجال نقل الخدمات المطلوبة، على أن يكون بطريق تحول دون المخاطرة باستقلالية هذه المنظمات وتمتعها بالإدارة الذاتية.

١٢- يجب أن تتجنب الحكومة انتهاك استقلالية القطاع التطوعى.

١٣- يجب أن تحترم السياسات الحكومية وأن تيسر الدور الذى تطالب به المنظمات غير الهادفة للربح.

١٤- إذا أدينت المنظمات التطوعية، نتيجة سوء الاستخدام أو سوء الإدارة، فلابد من مثولها أمام المحكمة.

١٥- يجب أن تخدم المنظمات التطوعية بصفة أساسية، المصالح العامة لا المصالح الفردية الضيقة.

١٦- يجب على المنظمات التطوعية أن تقوم بصفة دورية بالإعلان عن أنشطتها وميزانياتها، وأن يرتبط مستوى هذا الإعلان بمستوى المساندة العامة.

١٧ يجب أن تحكم وتدار المنظمات غير الهادفة للربح بأسلوب ديمقراطى، وأن تقدم فرصا متميزة فى مجال الاستفادة منها.

١٨- يجب ألا يحصل موظفو المنظمات التطوعية وأعضاء مجالس إدارتها على أية مزيا مالية من العمليات التى تقوم بها منظماتهم، وذلك بجانب التعويض الملائم الذى يحصلون عليه مقابل مجهوداتهم، كذلك يجب ألا تكون النفقات الإدارية مبالغا فيها.

١٩- يجب أن تعمل المنظمات التطوعية بأسلوب بعيد عن التفرقة والتمييز، وأن تلتزم بالمعايير الإنسانية الأساسية، كالاحترام المتبادل، والرحمة والخير والإحسان.

خاتمة

حاولنا فى هذه الدراسة التى طبقنا فيها منهجنا العلمى الذى بلورناه عبر سنوات طويلة من البحث، وهو المنهج التاريخى النقدى المقارن، أن نمهد لحوار عربى علمى مسئول حول صياغة ميثاق أخلاقى للعمل الأهلى العربى. وقد ركزنا فى البداية على الظاهرة الأساسية التى ستميز القرن الحادى والعشرين، وهى الكونية، وربطنا بينها ربطا وثيقا وبين صعود القيم الأخلاقية فى الوقت الراهن، وقدمنا التفسير الخاص بالارتباط بين الكونية والأخلاقية، وكان لابد لنا أن نميز بين النظرية العامة للمنظمات التطوعية على مستوى العالم، والنظرية الخاصة للمنظمات التطوعية العربية، وذلك لبيان أنماط التشابه والاختلاف، وتحليل أنماط التفاعل بين العالمية من جانب والخصوصية من جانب آخر.

ولقد اكتشفنا خلال رحلة البحث الشاقة فى مجال غير محدد الملامح والقسمات، أن هناك مشروعات متعددة تطرحها مراكز أبحاث وجماعات ثقافية خاصة، تدعو لصياغة مواثيق أخلاقية كونية، رأينا فى هذه الحركة الأخلاقية النشطة علاقة وثيقة مع مانرمى إليه وهو صياغة ميثاق أخلاق للمنظمات التطوعية العربية. وخلصنا أخيرا إلى الميثاق الأخلاقى العربى والذى اتجهنا فيه إلى أن يكون تأليفا خلاقا بين العالمية والخصوصية الثقافية العربية.